مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

أ.عبيدة سليمة

جامعة سعد دحلب البليدة

الملخص

بعد حضورها بصفة ملاحظ منذ سنة 1987، قدمت الجزائر رسميا في يونيو سنة 1996 مذكرة للمنظمة العالمية للتجارة حول نظام تجارتها الخارجية. وهو ما يشكل الخطوة الأولى في إجراءات الانضمام للمنظمة.

تلقت الجزائر منذ هذا التاريخ سلسلة من الأسئلة من قبل بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان وأستراليا

مرت الجزائر بعشر جولات من المفاوضات المتعددة الأطراف (أبريل 1998، فبراير 2002، مايو 2002، نوفمبر 2002، مايو2003، 2004 و ثم سنتي 2005 و 2008، و المسائل التي تناولتها المفاوضات بالبحث فهي : الزراعة، النظام الجمركي، تجارة الدولة، الشفافية وإصلاح النظام القانوني ثم حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة .

الكلمات المفتاحية: منظمة العالمية للتجارة، إجراءات الانضمام للمنظمة،إجراءات العضوية في المنظمة.

Résumé :

Après avoir assisté à titre d'observateurs depuis 1987, l'Algérie a été officiellement présenté en Juin 1996 note de service à l'Organisation mondiale du commerce sur son régime de commerce extérieur, L'Algérie a reçu depuis cette date une série de questions posées par certains membres de l'OMC, y compris les États-Unis d'Amérique et l'Union européenne, la Suisse, le Japon et l'Australie, Après avoir reçu les réponses à la première de l'OMC , le Groupe de travail a tenu sa première réunion sur l'adhésion de l'Algérie au mois de Avril 1998 à Genève, L'Algérie a travers dix cycles de négociations multilatérales (Avril 1998, Février 2002, mai 2002, Novembre 2002, mai 2003, 2004 et 2005 puis2008) Les questions abordées dans la négociation de recherche sont: l'agriculture, régime douanier, commerce d'État, la transparence et la réforme du système juridique et les droits de propriété intellectuelle relatifs au commerce TRIPS.

Les Mots-clés: Organisation mondiale du commerce, les procédures d'adhésion à l'OMC , l'accession de l'Algérie à l' OMC

المقدمة:

عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية القرن العشرين تحولات جذرية أفرزتها أزمة اقتصادية ترجع جذورها إلى الأزمة البترولية لسنة 1986، هذه التحولات تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية أصبحت تضغط على الاقتصاد الجزائري و تدفعه إلى ضرورة التفاعل و الاندماج بصفة واسعة ومفتوحة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية.

و في هذا الإطار سعت الجزائر إلى التأقلم مع نظام الدولي الجديد و الذي يظهر من خلال رغبتها في الدخول الرسمي إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث قطعت أشواطا ميدانية في هذا المضمار.

نسعى في هذه المقالة إلى إبراز مكانة المنظمة العالمية للتجارة، وتسليط الضوء على الجولات و مراحل مفاوضات الجزائر مع الأعضاء و الأحداث التي مرت بها الجزائر من أجل الانضمام وفي الأخير نقدم بعض الاقتراحات وإبراز بغض التوصيات التي من شأنها المساهمة في توضيح و إثراء الموضوع ومفاهيمه حتى يعطى له حقه وأولويته و الجدية المطلوبة في معالجته.

تعريف منظمة التجارة العالمية:

منظمة التجارة العالمية هي الأساس القانوني والمؤسسي للنظام التجاري المتعدد الأطراف وهي توفر الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد كيف تقوم الحكومات بصياغة وتطبيق قوانين وتعليمات التجارة المحلية، وكذلك توفر المنظمة المنتدى الذي من خلاله تتطور العلاقات التجارية بين الدول من خلال الحوار والتفاوض .

أنشأت منظمة التجارة العالمية في 1995/1/1 كأحد النتائج التي أسفرت عنها جولة لأروجواي من المفاوضات التجارية بين أعضاء اتفاقية الجات، و تقوم المنظمة على مبادئ الفكر الاقتصادي الذي ينادي بحرية التجارة، فمهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بيسر وبحريه وبشكل يمكن استقراءه ما أمكن ذلك، وقد عبر إعلان مراكش الموقع في نيسان من عام 1994 الذي اقر إنشاء المنظمة عن أن تحرير التجارة يهدف إلى"تقوية النظام التجاري وزيادة حجم التجارة العالمية والاستثمار والتوظيف ونمو الدخل خلال العالم كله ."

مهام منظمة التجارة العالمية :

-إدارة وتطبيق اتفاقات التجارة المتعددة الأسواق والجماعية التي تجسدها المنظمة؛

-العمل كمنتدى للمفاوضات التجارية المتعددة الأسوا ؛

-العمل على حل الخلافات التجارية التي تنشا بين الأعضاء؛

-الإشراف على السياسات التجارية الوطنية وإصدار ملاحق تجارية تبين مؤشرات التجارة وتوضح السياسات التجارية في الدول الأعضاء؛

-التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة بصنع السياسات الاقتصادية العالمية.

مقر الأمانة العامة لمنظمه التجارة العالمية:

يقع مقر المنظمة في جنيف / سويسرا ويرأسها أمين عام ينتخبه المجلس الوزاري للمنظمة، تضم المنظمة في عضويتها حاليا133 بلدا تشكل تجارتها 90% من تجارة العالم، وتتخذ المنظمة قراراتها بإجماع الأعضاء مما يوفر فرص متكافئة للأعضاء في اتخاذ القرارات بغض النظر عن أحجامهم .

الهيكل التنظيمي للمنظمة :

تتألف منظمة التجارة العالمية من المستويات الإدارية التالية :

1-المجلس الوزاري: ويرأس المجلس المنظمة ويتكون من وزراء التجارة في الدول الأعضاء وهو المصدر الرئيس لاتخاذ القرارات الهامة في المسائل التي تثيرها اتفاقيات التجارة العالمية ويقوم بتشكيل لجان لتنفيذ المهام بناء على هذه الاتفاقية والاتفاقيات الخاصة بالتجارة وترفع تقريرا إلى المجلس العام لاتخاذ الإجراء المناسب .

2- المجلس العام: ويضم ممثلي جميع الدول ويلي المجلس الوزاري من حيث الأهمية ويعقد اجتماعاته كلما دعت الحاجة ويقوم المجلس بإنشاء أجهزة مساندة مثل مجلس التجارة والبضائع وتجلس تجارة الخدمات وتجتمع هذه المجالس عند الحاجة والعضوية فيها متاحة لممثلي الدول الأعضاء دون استثناء .

3- أمانة المنظمة : ويرأس الأمانة مدير عام يعينه المجلس الوزاري ويقوم هذا المدير بتعيين طاقم السكرتارية .

المبادئ التي تقوم عليها المنظمة :

تقوم المنظمة على مجموعة من المبادئ استمدت غالبها من اتفاقية الجات ونذكر منها [i]:-

1-مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :ويقصد بها عدم التمييز بين الدول الأعضاء أو عدم معاملة أي دولة معاملة تفضيلية على حساب الدولة الأخرى حيث تتساوى كل الدول الأعضاء في ظروف المنافسة في

الأساسي الدولية ويستثنى من ذلك الدول التي تنتمي إلى إقليم اقتصادي معين والدول الأعضاء في الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة وما تمنحه لبعضها بعضا من تفضيلات لا تخضع لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية والحماية التي تفرضها الدول النامية على صناعاتها الناشئة والعلاقات التجارية التفضيلية بين الدول الصناعية والدول التي كانت مستعمرات لها .

2-مبدأ المعاملة الوطني: ويقصد به عدم التفرقة بين السلع المنتجة محلياً وبين السلع المستوردة سواء من حيث فرض الضرائب المحلية كضريبة المبيعات أو من حيث فرض إجراءات أو قوانين وضمن الإطار لا يجوز تحديد طريقة لتوزيع السلع المستوردة في السوق المحلي دون تحديدها للسلع المنتجة محليا .

3- إلغاء القيود الكمية واستبدالها بالرسوم الجمركية :ويقصد بهذا المبدأ إلغاء جميع القيود الكمية على المستوردات والصادرات والاستعاضة عنها بفرض رسوم جمركية كما أن على الدول عند انضمامها لمنظمة التجارة العالمية خفض الرسوم الجمركية وتحديدها ضمن جدول أو كشف يطلق عليه جدول الامتيازات أو الجداول الوطنية .

4- مبدأ الشفافية: ويقصد به توفير المعلومات للمستثمرين والمصدرين والمستوردين وبالتالي فان على الدولة أن تقوم بنشر جميع المعلومات المتعلقة وتوفيرها لكل من يطلبها وإنشاء مراكز استعلام يمكناه من توفير الاستفسارات الضرورية التي يرغب المصدرون والمستوردون أو المستثمرون الحصول عليها وتزويد منظمة التجارة العالمية بالسياسات الاقتصادية القائمة وإبلاغها بأي تعديلات تطرأ على هذه السياسات والإجراءات .

5- مبدأ التجارة العادلة : ويتضمن هذا المبدأ أن تقوم التجارة بين الدول على أساس المقدرة والكفاءة النوعية و السعرية للصناعات المصدرة ،وقد تم وضع قواعد خاصة بالإجراءات الاقتصادية المحلية التي تؤثر على التبادل التجاري الدولي ومنها الدعم والإجراءات الحمائية وسياسات الإغراق .

6- مبدأ التشاور والتفاوض: :حيث تدعو الاتفاقية إلى ضرورة التشاور والتفاوض بين الأعضاء لحل النزاعات حول السياسات التجارية .

الاتفاقيات التي تجسدها المنظمة :

تضمنت جولة لأوروغواي التي أعلنت نتائجها بعد توقيع الوثيقة النهائية بمدينة مراكش بتاريخ 1994/4/15 (28) اتفاقية وعددا من القرارات الوزارية التي تنظم العمل في المستقبل ويمكن تقسيم موضوعات هذه الاتفاقيات إلى ثلاث أقسام :

1- النفاذ إلى الأساسي .

2- الموضـــوعات ذات الصـــبغة القانونيـــة .

3- الموضـــــــوعات الجديـــــــدة .

القسم الأول :النفاذ إلى الأساسي :

ويتضمن بروتوكول النفاذ إلى الأساسي جداول الالتزامات المحددة لكل دولة أو التي تكون فيها نتيجة المفاوضات الثنائية بين الأسواق المتعاقدة والمتمثلة في إزالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركيـــــة ويضـــــم :

أولا: اتفاق الزراعة: ويعتبر هذا الاتفاق الأول في نوعه من حيث تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية ويتنـــاول هـــذه الاتفـــاق الالتزامـــات في المجـــالات التاليـــة :

1-إزالـة القيـود غـير الجمركيـة بعـد تحويلهـا إلى تعريفـات جمركيـة ؛

2- منح الأساسي أمام الواردات التي كانت خاضعة لقيود غير جمركية بما لا يقل عن 3% تزداد إلى 5% في العـــــــــام 2000 ؛

3- تخفـيض دعـم الإنتـاج ولتصـدير بنسـبة 21% و 36% علـى التـوالي؛

4- تنظـيم حـق الـدول في الرقابـة الصـحية والبيطريـة بمـا لا يشـكل عائقـا تجاريـا.

ثانيا : اتفاق المنسوجات: و ينص هذه الاتفاق على الإلغاء التدريجي لنظام الحصص التي كانت تنظم التجارة الدولية في المنتجات النسيجية ويتم الإلغاء تدريجيا على أربع مراحل وفي خلال عشر سنوات بنسـب 16% و 17% و18 % و94 % علـى التـوالي.

القسـم الثـاني:مجموعـة الاتفاقيـات ذات الصـبغة القانونيـة المتعلقـة بمنظمـة الجـات :

1- الاتفاق المتعلق بالدعم الذي يهدف إلى فرض رسوم تعويضية على السلع المدعومة الزراعية .

2- اتفاقية مكافحة الإغراق و ينص على الأحكام المرتبطة بطريقة تحديد المنتج الأجنبي الذي يمكنه أن يؤدي إلى إغلاق السوق وكذلك معايير تحديد الضرر الذي يسببه المنتج المستورد للصناعة المحلية .

3-اتفاقية التدابير الوقائية والتي بموجبها يحق للدولة اتخاذ إجراءات حكومية لحماية صناعة محلية عند زيادة الواردات من سلعة معينة بشكل غير متوقع بما يسبب ضررا بالغا لهذه الصناعة إما بفرض حصة على السلع المستوردة أو فرض رسوم إضافية عليها أو سحب التزام بتنازلات جمركية على هذه السلع مع التعـــــــويض [ii].

القســـــم الثالـــــث: الاتفاقيـــــات المتعلقـــــة بمواضـــــيع جديـــــدة :

لقد نجحت جولة لأوروغواي كما ذكرنا سابقا في إدراج بعض المواضيع الجديدة التي لم تشملها اتفاقية الجـــــات وتشـــــمل هـــــذه المواضـــــيع :

1- إجراءات الاستثمار TRIMS و ينص على تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية والمساواة بين المشاريع المحلية والاستثمارات الأجنبية وقد منحت الدول النامية فترة انتقالية لمدة خمس سنوات لتوفيق أوضاعها حســـــب الاتفاقيـــــات .

2- الملكية الفكرية ويضمن هذا الاتفاق المواضيع الرئيسية كحقوق المؤلف والناشر وحقوق الأعمال الأدبيـــــة بمـــــا في ذلـــــك الكمبيـــــوتر وبـــــراءات الاخـــــتراع .

3- تجارة الخدمات وتشمل الخدمات المالية كالاتصالات والنقل الجوي وانتقال الأيدي العاملة .

مراحـل المفاوضـات التـي تجريهـا الـدول للانضـمام و الالتزامـات و الحقـوق:

1- مرحلة تقديم طلب الانضمام إلى السكرتارية ويعقبه النظر في هذا الطلب من قبل المجلس العام ،وإذا قبل الطلب تعين السكرتارية لجنة عمل للتفاوض مع الدولة ،وتعين رئيسا لهذه المجموعة تختاره من أحد الســـــفراء المعتمـــــدين لـــــدى المنظمـــــة .

2- مرحلة الإعداد للمفاوضات من قبل الدولة طالبة العضوية ويشمل تقديم مذكرة عن الاقتصاد الوطني ونظام التجارة الخارجية، ويتم توزيعها على الدول الأعضاء في المنظمة للإطلاع عليها ودراستها وتوجيـــه أســـئلة للـــدول الـــتي تطلـــب العضـــوية .

3-وهي المرحلة التي يكون قد تم اتفاق نهائي حول التنازلات الجمركية وتثبيت سقوفها ، وعلى تحديد التزامات قطاعات الخدمات التي سيتم تحرير التجارة فيها، عندها تقوم مجموعة العمل بأعداد تقريرها النهائي وقرارها بانتساب الدولة للعضوية، وتعد مسودة مشروع بروتوكول الانضمام مع ملحقاته من جداول التعريفة الجمركية وجداول الخدمات التي تم الاتفاق عليها سابقا ، وترفع للمجلس العام والمجلس الوزاري للموافقة عليها، ومتى تمت الموافقة عليها يبلغ العضو بذلك ويصبح الانضمام نافذ المفعول بعد 30 يوما من توقيع البروتوكول .

إن انضمام أي دولة إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني الوفاء بمجموعة من الالتزامات والحصول على مجموعة من الحقوق:[2]

أولاً– الالتزامات:

- حرية المنافسة والالتزام بعدم التمييز بين الدول أو بين المنتج الوطني أو الأجنبي أو بين الإنتاج الوطني والأجنبي.
- التخلي عن دعم الصادرات.
- تجنب سياسة الإغراق.
- الإلغاء التدريجي لقيود الجمركية والكمية.
- قبول مبدأ التقييد الكمي في الأحوال الاستثنائية لحماية ميزان المدفوعات وتقديم معاملة تفضيلية للدول النامية.

ثانيا– الحقوق:

- التزام الأطراف الأخرى أعضاء المنظمة بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الدولة العضو في كافة المجالات التي تشملها الاتفاقات، أي أن الالتزامات العامة الواردة في الاتفاق تمثل نفسها حقوقا لباقي الدول الأعضاء.
- حقوق نفاذ السلع والخدمات الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى، وذلك وفقا لحدود التثبيت الجمركي الواردة في جداول باقي الأعضاء.
- تكفل عضوية الـ OMC على السياسات التجارية للدول الأخرى، وما تتضمن من إجراءات من شانها التأثير على النفاذ إلى الأسواق ومدى اتساقها مع الاتفاقات الدولية، والاهم من ذلك فإن أجهزة المنظمة تعتبر منبرًا للمشاركة في المفاوضات التجارية في المستقبل، بحيث يتمكن العضو من طرح المواضيع التي يهتم بها والمشاركة في صياغة الاتفاقات الجديدة.
- تمكن الأعضاء من الدفاع عن مصالحهم وإلغاء الإجراءات التي قد يتخذها الشركاء التجاريون والمناقضة للاتفاقيات التي تم التوصل إليها بما يكفل التطبيق العادل على كل الأعضاء، وهذا بناء على تسوية المنازعات التجارية الدولية المطورة في جولة أوروجواي.
- المشاركة في المفاوضات المستقبلية مما يكفل الدفاع عن المصالح التجارية التي تهم تلك الدول، وصياغة الاتفاقات الجديدة التي تقرها الاجتماعات الوزارية.

وضعية الجزائر في عهد الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية:

لقد كانت الجزائر تابعة للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية عن طريق الالتزامات المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وذالك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وانسحبت الجزائر من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة في 18 نوفمبر 1960.[iii]

وبعد ذالك بخمس سنوات و بالضبط في مارس 1965، أصبحت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ في الاتفاقية ، وذالك بقرار الأعضاء المتعاقدة و تطبيقا للمادة 26 الفقرة "ج" الخاصة بقواعد ولإجراءات

التي تخص الدول التي كانت مستعمرة ،[iv] وهكذا أصبحت الجزائر ملزمة باحترام القواعد و المبادئ العامة في الاتفاقية، لكنها غير مجبرة على احترام الترتيبات الخاصة بالإجراءات أو بتخفيضات الجمركية ، وسمحت هذه الوضعية للجزائر بالاستفادة من بعض الإيجابيات ، التي تمنحها الاتفاقية مثل المعاملة الخاصة الممنوحة للدول النامية .

الجزائر أثناء جولة لأورغواي:

أثناء قيام جولة لأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في سنة 1986، قررت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ، أن تشارك في مجريات جولة لأورغواي مع شرط أن تبلغ نية الانخراط أو التعاقد في الاتفاقية [v]، وفعلا قدمت الجزائر في 30 أفريل 1987 إلى سكرتارية اتفاقية ألغات مقررا تبين فيه نيتها في الانخراط و التعاقد في الاتفاقية ، والقيام بلقاءات مع الأطراف المتعاقدة من أجل الانخراط النهائي .

في فيفري 1993 قامت الجزائر بتنظيم ملتقي حول إمكانية انضمام الجزائر إلى الجات، وتم فيه تدارس الإمكانيات المتاحة للجزائر لكي يتم قبولها، وبالرغم من تفاؤل البعض، إلا أن النتيجة كانت مخالفة للتوقعات لكون الاقتصاد الجزائري يرتكز أساسا على المحروقات، وبالتالي فإن الجزائر سوف تخسر أكثر مما سوف تربحه بانضمامها للجات.

و شاركت الجزائر في مفاوضات لأروجواي بصفتها ملاحظ و لم يتمكن الوفد الجزائري الذي حضر اجتماع مراكش من التوقيع على الاتفاق التأسيسي للمنظمة (في 15 أفريل 1994) بسبب استقالة الحكومة الجزائرية ووجود الفراغ الدستوري و عليه تبقى الجزائر عضو غير أصلي للمنظمة العالمية للتجارة [vi] ، و تحصلت الجزائر على صفة المراقب في سنة 1995 وذلك في أعقاب إعلان مراكش .

الجولات و الأحداث التي مرت بها الجزائر من أجل الانضمام :

الجولة الأولى:

قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1996 ، حيث قبل طلبها و كان عليها إجراء مفاوضات متعددة الأطراف،[vii] يشارك في هذه الأخيرة جميع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة ، حيث يتم خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية و النظام الاقتصادي للدولة التي تقدمت بطلب الانضمام و البحث في مدى توافقهما مع اتفاقية المنظمة ، حيث يجب على الدولة الطالبة أن تقدم مذكرة مساعدة تكون الأساس الذي ترتكز عليه مجموعة عمل تعين خصيصا لدراسة طلبها ،و كذا

طرح أسئلة مختلفة كتابية و شفهية و على الدولة الطالبة الإجابة بكل شفافية ، حيث أن هذه الأسئلة تكون مركزة في الغالب على الميادين التالية ونذكر منها ما يلي:[viii]

- أنظمة الإحصاء والنشر المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- التعريفات الجمركية عند الاستيراد.
- إجراءات دعم بعض القطاعات الاقتصادية.
- مكافحة الإغراق و الإجراءات التعويضية.
- نظام الاستثمار الأجنبي.
- نظام الاستثمار الوطني.
- عمليات وأنظمة تحديد الأسعار.
- نظام الرسوم والضرائب.
- ميزان المدفوعات.
- المؤسسات التجارية الحكومية.
- نظام حقوق الملكية الفكرية.

هذا على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، فالأسئلة كثيرة ومتنوعة ومتعلقة بكل الميادين خاصة الاقتصادية والتجارية منها، زيادة على ذلك يمكن طرح عدد معتبر من الأسئلة المفصلة حول تنظيم التجارة في الخدمات، أو بقطاع الخدمات الفردية كالنقل والاتصالات،ولقد تم تنصيب لجنة دائمة في سنة 1997 يترأسها وزير التجارة، عملت على وضع مخطط عمل استعدادا للمفاوضات وكذلك كان تسهر على متابعة المفاوضات.

و لقد انعقد أولا اجتماع لمجموعة العمل المتكفلة بدراسة ملف الجزائر على مستوى المنظمة العالمية للتجارة في 22/ 23 أفريل 1998 بجنيف برئاسة الأرجنتين، وتم اختتام المرحلة الأولى من المفاوضات في نفس السنة، حيث قامت الجزائر بالرد على حوالي 500 سؤال.

فقد اشتملت أسئلة الجزائر على 174 سؤالا من مختلف الدول الأعضاء في المنظمة التي كان عددها

آنذاك 131 ، علما أن جميعها يملك الحق في الاستفسار و التوضيح، و طرحت الأسئلة من الدول

التالية: الاتحاد الأوربي: 123 سؤالا، سويسرا: 33 سؤالا، اليابان : 9 أسئلة، أستراليا: 8 أسئلة ،

إسرائيل: سؤال واحد.[ix]

أعقبتها مجموعة أخرى من الأسئلة و الاستفسارات كان عددها 170 سؤال، حيث كانت هذه المرة مطروحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، و الغرض من هذه الأسئلة الأخيرة هو معرفة إمكانيات و آفاق هذا الانضمام.

حيث أجابت على هذه الأسئلة لجنة وزارية مشتركة مكلفة بتحضير ومتابعة المفاوضات يترأسها وزير التجارة و التي تتكون من 22 عضوا من الوزارات و المؤسسات التالية:

-وزارة/ العدل، المالية، الصناعة و إعادة الهيكلة، الزراعة، الصيد، البريد والمواصلات، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، السياحة و الحرف التقليدية، النقل و التخطيط.

- مؤسسة/ بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري، المعهد الجزائري للتقييس و الحماية الصناعية (INAPI)الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT).

ثم تلت المجموعتين الأوليتين من الأسئلة مجموعة ثالثة تتكون من 121 سؤالا، وكانت صادرة أساسا من الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الثانية :

في الحقيقة بدأت هذه الجولة سنة1999 ، وكانت مواضيع التفاوض فيها تتمحور في مختلف القطاعات ، لكن فشل مؤتمر سياتل حال دون ذالك[x] ، مما أدى إلى تأجيلها لتاريخ لاحق ،فتوقفت المفاوضات وتزامنه ذالك مع بدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو متوسطية و الذي يجب التأكيد على أنها لا تخل بالقواعد التي تفرضها منظمة التجارة العالمية ، وخلال سنة 2000 تم إنشاء مجلس التنسيق الذي يشرف على عمل اللجان الخاصة بالقطاعات و المجلس الوطني ، و استفاد خبراء جزائريون في نهاية سنة 2000 ومطلع سنة 2001 من دورات تكوينية، حول السياسة التجارية لدى المنظمة العالمية للتجارة[xi] رغم هذا وجهت انتقادات لاذعة للملف الجزائري من طرف خبراء المنظمة بسبب احتواءه حوالي 37 قاعدة تخرق المبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة، وهكذا فشل اللقاء الذي دار بين وزير التجارة مراد مدلسي آنذاك ورئيس المنظمة مايك مور،وهذا جعل الجزائر تعمل على إدخال تعديلات هامة على المنظومة الجبائية والجمركية، وهذا ما نص عليه فعلا قانون المالية التكميلي لسنة 2001 تحت رعاية وزير التجارة الجديد السيد حميد تمار، و عمد الخبراء لدى وزارة التجارة في 13 ديسمبر 2001 إلى إعادة صياغة مذكرة الانضمام، وضمنوها معلومات توضيحية حول

النظام التجاري الجزائري والتغييرات المرتقبة على المنظومة الجبائية والجمركية من أجل ملاءمتها مع القواعد الدولية ،و عزز اتفاق الدوحة والذي سمي أيضا " دورة النمو والتنمية " في نوفمبر 2001 مبدأ التفاوض لعدد كبير من الدول، والهدف منه هو فتح البلدان المصنعة أسواق الأموال والخدمات فيها للبلدان النامية، وهذا وضع حدا لكل التضاربات بشأن انضمام الجزائر لهذه المؤسسة، وقد تم إبرام الاتفاق المبدئي مع الإتحاد الأوروبي الخاص بالشراكة في بروكسل في 19 ديسمبر 2001، وقامت الجزائر بإيداع نقاط عرض الخدمات قصد الانضمام في 15 جانفي 2002.

الجولة الثالثة :

استئناف المفاوضات الخاصة بدخول الجزائر المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 7 فيفري 2002 ، بوفد يتكون من40 خبيرا و أخصائيين يترأسهم وزير التجارة ، وفي 29 أفريل 2002 بدأت المفاوضات الأولى ثنائية الأطراف بجنيف ، التي من خلالها يتم التفاوض حول سلسلة تنازلات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع و الخدمات ، و يترجم ذلك في تقديم قوائم على شكل جداول و تتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالانضمام مع كل عضو من المنظمة على حدا، و بالتالي يتضح أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية و نتائجها، أي على قدرة المفاوضين الجزائريين و مدى تحكمهم في تقنيات التفاوض للحصول على حقوق و شروط انضمام متوازنة مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات، و الالتزامات حتى لا يلحق الضرر الكبير باقتصادنا.

لقد أوضح وزير التجارة الجزائري في هذه الجولة مسار الإصلاحات، المتمثل في خوصصة المؤسسات (قطاع الاتصال ،السياحة ،الطاقة والمناجم ...) و عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مع تأكيده على إعادة النظر في علاقة الجزائر الاقتصادية الدولية ،وذلك بتطبيق برنامج واسع لإصلاحات القانونية و التشريعية وحتى المؤسساتية ،وأكد على بغية الجزائر في الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية واستعدادها لإتباع مبادئ وقواعد النظام التجاري الدولي[xii]. وعقدت المفاوضات الثنائية الثانية بجنيف مابين12 و 14 من نوفمبر 2002 والتي مست قطاع الخدمات، حيث قامت الجزائر باقتراح 9 قطاعات (القطاعان المضافان هما الثقافة والتربية، الصحة) بدلا من 7قطاعات وهذا من بين 11 قطاعا، إضافة إلى طرح المشكل الزراعي ومعدل الدعم على التعريفات الجمركية[xiii]

الجولة الرابعة :

انعقدت هذه الجولة في جنيف يوم 16 نوفمبر 2002 ومن أهم ما جاء في هذه الجولة ،إثارة قوانين حماية الملكية الفكرية والصراع ضد التزييف الذي مازال حاصلا في الأشياء المخترعة ، كما أثيرت أيضا

مواضيع حول التسعيرة الجمركية ،كما تم الإبقاء في هذه الجولة على ثلاث أسعار تجارية ثابتة لقوانين الجمركية وهي (5%،15%،30 %)مع تساهل في السعر الثابت التجاري الأعلى (30%)كما تم إقرار إخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات التجارية إلى تشريع جزائري يتطابق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة [xiv]، في مارس 2003 تم تقييم المفاوضات الثنائية، كذا متابعة الفحص القانوني التجاري الخارجي للجزائر حسب ما تضمنته المذكرة الأولى والمعاهدة التحضيرية في جويلية 2001.

و من 7 إلى 9 مارس 2003 تم تنظيم زيارة رسمية للجزائر من طرف مسؤولين هامين في المنظمة العالمية للتجارة، وتم بالمناسبة لقاء مع وزير التجارة الجزائري والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وقد تمت خلاله الإجابة عن الكثير من الأسئلة.

ومن 27 إلى 29 أفريل 2003 تم لقاء بين وزير التجارة مع مدير البرنامج العالمي PNUD، وتمحور اللقاء حول سبل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة[xv].

الجولة الخامسة من ماي2003 حتى جانفي 2004 :

في 20 ماي 2003 توجه وفد هام برئاسة وزير التجارة إلى جنيف بمناسبة عقد الدورة الخامسة للمفاوضات، التقى فيها مع فريق العمل المكلف بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،حيث ضم الوفد المكلف بإدارة المفاوضات 70 عضوا ، ممثلون ل25 وزارة وكذا فطاعات الجمارك وذلك حتى يتسنى رعاية مصالح كل قطاع حفاظا على المصلحة العليا للاقتصاد الوطني، وقد تمحورت هذه الدورة حول تتبع نظام التجارة الخارجية للجزائر، ومتابعة تطورات التغييرات الهامة في المجال التشريعي والمدى الذي وصلت إليه المفاوضات الثنائية.

في 25 جانفي 2004 صرح المنسق الرئيسي للمفاوضين الجزائريين بأن المفاوضات الخاصة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تسير في أحسن الظروف ، وقد أجابت الجزائر على 1200 سؤال كتابي للبلدان الأعضاء.

الجولة السادسة :

انعقدت في شهر جانفي 2004 بالجزائر الجولة السادسة من المفاوضات، حيث طالبت منظمة التجارة العالمية مراجعة جميع النصوص القانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام إليها ، وهذا ما دفع رئيس

الجمهوري عبد العزيز بوتفليقة إلى استعمال حقه الدستوري بإصدار تعديلات دون استشارة النقابة والمنظمات الاقتصادية الجزائرية، وعدم انتظار افتتاح دورة البرلمان الجزائرية الخريفية،حيث تم تعديل خمسة

قوانين خاصة بالتجارة الخارجية وهي المنافسة ،العلامات التجارية حقوق المؤلف ،الحقوق المجاورة براءات الاختراع،وهي قوانين التزمت الحكومة الجزائرية بها قبل أن تخضعها لقوانين المنظمة .

إن انخفاض عدد الأسئلة دليل على التقدم الملحوظ المسجل في المفاوضات، وتركزت جل الأسئلة حول تجارة السلع (تنظيم الأسواق والخدمات والإجراءات في مجال الرخص والرسوم الجمركية وما هو متبع في مجال تجارة الدولة والمساعدات المقدمة لدى التصدير)، وكانت سنة 2004 توحي بانتهاء المفاوضات خصوصا عندما قامت الولايات المتحدة في 5 فيفري 2004 بإعلانها أنها مستعدة لتقديم مساعدة تقنية للجزائر من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ،كما أعلن ذات المصدر عن استعداد بلاده لتقديم مساعدة في مجال المسائل المتعددة الأطراف وأدوات الدفاع التجارية [xvi]، زد على ذلك القرار الموقع من طرف الرئيس الأمريكي في 1 مارس 2004 والقاضي بمنح الجزائر معاملة تفضيلية في المعاملات التجارية يسمح للجزائر بالحصول على تفضيلات هامة لبعض المنتجات الصناعية والزراعية والصناعة التقليدية .

أعلنت وزارة التجارة أن المرحلة النهائية للمفاوضات ستعقد في جنيف في 25 جوان 2004 ، والتي دار النقاش فيها حول المقترحات الجزائرية فيما يخص مسألة الحصص والتعريفات الجمركية، والمساعدات الموجهة للطاقة، والفلاحة والإجراءات الخاصة بالبراءات ،وحقوق الملكية الفكرية والضبط والتشريع المالي والاقتصادي للبلد.

و قام الوفد الجزائري في هذا اليوم بإجراء تقييم نهائي للمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف ،كما عرض التعديلات الاقتصادية الأخيرة، وتمحور الحديث في المحادثات النهائية حول دخول السلع والخدمات على مستوى الأسواق، وقد تم أيضا الاستماع إلى تقرير مجموعة العمل المكلفة بالملف الجزائري وكان التقييم إيجابيا جدا .

الجولة السابعة :

بدأت الجولة السابعة من المفاوضات في شهر نوفمبر 2004 ، ترأس وزير التجارة الوفد الذي ضم 36 خبيرا يمثلون عدة وزارات، وقد تضمنت هذه المرحلة بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالمية ،ودراسة مشروع تقرير فريق العمل ومدى التقدم الذي أحرز في أجندة التحولات في المنظومة التشريعية الجزائرية ومدى مطابقتها لتشريعات وقوانين المنظمة العالمية للتجارة[xvii] ،

وفي هذا الصدد أعطى رئيس المجلس العام للمنظمة التجارة العالمية ورئيس فوج العمل المكلف بملف الجزائر السيد "ديل كاسيتول " الأمانة العامة إشارة البدء في تحرير التقرير ،و أكد هذا الأخير أن الجولة القادمة (الثامنة) ستكون جولة هامة ومرحلة حاسمة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ،و صرح

وزير التجارة في 22 ديسمبر 2004 " أن الجزائر قد قطعت كل المفاوضات بنجاح، وأن انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة سيكون لا محالة خلال سنة 2005، وهذا دون تحديد الشهر بالضبط".[xviii]

وورد العدد الأكبر من الأسئلة من الولايات الأمريكية المتحدة وأستراليا و الاتحاد الأوروبي ، وكان ثلاث أرباع الأسئلة تخص السياسة المتبعة في مجال تجارة السلع وتنظيم الأسواق ،الخدمات والإجراءات في مجال الرخص الجمركية والممارسات في مجال تجارة الدولة والإعلانات المقدمة لدى التصدير ، وأولى عدد من الشركاء في المفاوضات اهتماما خاصا لمواضيع أخرى كالجباية وسياسة الأسعار والأسواق العمومية ، تجارة الخدمات ،نظام الملكية الفكرية. [xix]

الجولة الثامنة :

انعقدت الجولة في 25 فيفري 2005 م ، حيث شارك الوفد الجزائري برئاسة وزير التجارة و ضم أيضا الوفد مجموع رؤساء تنظيمات أرباب العمل إضافة إلى عضوين من الأمانة الوطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريين حتى يشاركوا كملاحظين في المفاوضات، وتم مناقشة العروض الجديدة التي وافقت عليها اللجنة الحكومية في لقائها الذي عقد في 11 جانفي 2005 لاسيما تلك الخاصة بالخدمات ، وقد تضمن هذا المقترح الجديد على تحرير 11 قطاع في مجال الخدمات و 161 قطاعا فرعيا للمنافسة من بينها الاتصالات السلكية واللاسلكية ، الفندقة ، المياه والصحة و النقل ، إضافة على هذا المقترح رد الطرف الجزائري على مجموعة من الأسئلة التي طرحت خلال الجولة السابقة (السابعة) لحل عدد من القضايا من بينها : سياسة الخوصصة المتبعة ، والمقاييس الدولية الخاصة بالاستثمارات ، فضلا عن إجراءات الحماية وتخصيص بعض المواد القانونية للحفاظ على سقف من التعريفة الجمركية لبعض المواد الصناعية ، وتخلل هذه الجولة لقاءات ثنائية مع العديد من الدول الأطراف في المنظمة ، كالولايات الأمريكية المتحدة سويسرا وأستراليا ، إضافة إلى بلدان أخرى ،طبعا يبقى الانضمام رهن موافقة ومصادقة جميع الأعضاء ، رغم هذا بقيت عدة مسائل محل نزاع لأن الدول الشريكة تشدد دائما على ضرورة احترام رزنامة إصلاح النصوص القانونية والتشريعية و تحديد سقف التعريفات الجمركية ، وآليات تنظيم التجارة بما في ذلك آلية ضبط السوق الموازية ومسألة الدعم الفلاحي، فضلا عن قضايا تحرير القطاعات الطاقية.

و يرى المحللون أنّ القوى الكبرى في المنظمة العالمية للتجارة ، لن تسمح بانضمام الجزائر إلى الأخيرة ، ما لم يذعن الطرف الجزائري إلى الضغوط التي يفرضها الأعضاء، لا سيما المجموعة الأوروبية بشأن تحرير قطاع الخدمات وإقرار تسعيرة مغايرة للمواد الطاقوية ، من خلال إيجاد حلول لعبور سائر المنتجات على

الأسواق الأوروبية، ومشكلة الازدواج الضريبي والوحدة السعرية الموظفة في تسويق المحروقات برفع سعر الغاز في الجزائر، وهو تصور شدّد عليه المحافظ الأوروبي للتجارة "بيتر مندلسون" عندما أعلن أنّ "الطريق لا يزال طويلاً أمام الجزائر لبلوغ هذا الهدف"، وتلميحه القوي إلى أنّ انخراط الجزائر في منظمة التجارة قد يتأجل إذا لم تجد الجزائر حلولاً ناجعة وشافية لشركائها الجدد، وتأتي هذه التصريحات في سياق مضاد لجزم السلطات الجزائرية أنّ الانضمام في منعرجه الأخير ،بعدما هيأت مناخها التجاري عبر كثير من الإصلاحات المتعلقة بالمنظومة الجمركية والقانونية، من حيث إقدامها على إلغاء وتحديث وتعديل جوانب متعددة في منظومتها التسييرية من أجل تكييفها مع مقومات الانخراط في منظمة التجارة العالمية [xx].

الجولة التاسعة:

تم عقد الاجتماع التاسع لمجموعة العمل على انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية في 21 أكتوبر 2005 بمقر منظمة التجارة العالمية، جدول أعمال هذا الاجتماع يركز على التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية في الوصول إلى الأسواق، واستعراض مشروع تقرير فريق العمل، والتطورات المتعلقة بالتشريع الجزائري، وبالتزامن مع هذا الاجتماع عقدت اجتماعات ثنائية خلال الفترة من 18-20 أكتوبر 2005 مع ممثلي بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية بما في ذلك مع الولايات المتحدة وسويسرا ونيوزيلندا وماليزيا، وذلك كجزء من مواصلة المناقشات بشأن النفاذ إلى الأسواق السلع والخدمات.

الجولة العاشرة:

بحثت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في 17 يناير 2008 مشروع التقرير المراجع لمجموعة العمل ، و يتضمن تقرير مجموعة العمل فحصا لنظام التجارة الخارجية الجزائري وكذلك الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، حتى يصبح إطارها القانوني والمؤسساتي ملائما لقواعد منظمة التجارة العالمية ،كما قام أعضاء مجموعة العمل بتقييم التقدم الحاصل في المفاوضات الثنائية الجارية حول دخول السلع والخدمات للأسواق، والنقاط التي تبقى عالقة تتعلق باختلاف وجهات النظر حول المسائل الحساسة على سبيل مطابقة سعر الغاز الطبيعي تدريجيا مع ذلك المطبق في السوق الدولية و كذا الإصلاحات خاصة التشريعية بالجزائر. و من أجل ملائمة تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا قامت الجزائر بتعديل 36 نصا تشريعيا و تنظيميا.

وقد أقر أعضاء فريق العمل التقدم الذي حققته الجزائر في إصلاح نظامها التجاري حتى يتلاءم تماما مع قواعد ومقتضيات منظمة التجارة العالمية. وهكذا، اعتمدت الجزائر قوانين جديدة تتعلق بالحواجز

الفنية للتجارة والتدابير الصحية والصحة النباتية والملكية الفكرية والممارسات المضادة للإغراق والتدابير الوقائية وتدابير المقاصة وسياسات الأسعار والتقييم الجمركي واستيراد المواد الصيدلانية وتصدير لحوم الأبقار والمواشي والنخيل.[xxi] **وقامت الجزائر خلال مسار انضمامها إلى المنظمة بإجراء عشر جولات تفاوض والإجابة على 1636 سؤالا .**

الخاتمة:

رغم حجم الموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد الجزائري فهو يتصف بمجموعة من الخصائص المعيقة للانضمام كونه اقتصاد ريعي واقتصاد نمت فيه البيروقراطية ، وهذا الوضع بواقعه وسياساته يظهر حجم الآثار السلبية المتوقعة التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الجزائري في حالة التسرع في ترتيبات الانضمام و الاعتماد على عفوية التحويلات في تحقيق مكاسب اقتصادية ، دون انتهاج إستراتجية واضحة المعالم محددة الأهداف ، وهذا لا يتأت إلا بقيام الدولة بوظيفتها التأهيلية من أجل ضمان المكانة التي تثمن الموارد الاقتصادية ألمتاحة وتعظم مكاسب الانضمام ، وتحقيق اندماجا ايجابيا في المنظومة الاقتصادية العالمية .

وفي هذا السياق ينبغي على الدولة و من خلال أجهزتها ومؤسساتها تبني إصلاحات اقتصادية تتمحور أساسا حول الأتي:

1-دعم سياسة التنويع ألاقتصادي وتوجهها نحو الصناعات التقنية وذات القيمة المضافة العالية ؛

2-تشجيع ودعم الصناعات التي يمكن أن تحقق وفورات في الإنتاج و تهيئتها للمنافسة الخارجية ؛

3-إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام و الخاص مع فسح المجال أمام المبادرات الخاصة ؛

4-استبدال الميزة النسبية بالميزة التنافسية؛

5-تحسين كفاءة خدمات النقل؛

6-توحيد المعايير و الموصفات السلعية؛

7-تبني استخدام التكنولوجيا الجديدة في جميع المجالات؛

8-تقوية البنى التحتية الداعمة للتجارة الداخلية والتجارة الدولية؛

9-تطوير وتقوية الترابط التكاملي بين القطاعات؛

10-الاهتمام بالتعليم و بجميع أبعاده؛

11-تحسين الكفاءات التشغيلية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد البشرية ورفع كفاءة الإدارة و التنظيم وتطبيق معياري الكفاءة – التشغيل و الإنتاجية – الأجر للوصول إلى منتجات عالية الجودة وبكلفة مناسبة؛[xxii]

الهوامش والمراجع:

[i] الجمعية العلمية" نادي الدراسات الاقتصادية" بالخروبة

[2] د. محسن هلال: الآثار التجارية والاقتصادية لاتفاقية التجارة الدولية على الدول العربية غير الأعضاء في المنظمة.

[iii] د. ناصر دادي عدون و أ. متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة الجزائر، 2003، ص132.

[iv] Symposium international d'Alger sur l'accession de l'algerie à l omc et l'accord d'association avec l'union européenne, Alger le 13-15/octobre 1997,p.103.

[v] Examen De La Politique De L'investissement Algérie –2004 –P 37

[vi] مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة الجزائر ،العدد20، جويلية 2008، ص159.

[vii] www.google.ae مقالات خاصة بمفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة، ما بين 1999 و 2004م.

[viii] د. كمال بن موسى:المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، (2004)، ص.

[ix] د. ناصر دادي عدون و أ . متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة الجزائر، 2003، ص145.

[x] سليم ستداوى الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاق دار ألخلدونية الطبعة الأولى 2008،ص:55.

[xi] أ.عايش ويدر أ.ابراهمبي عبد الله ،أثار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بين التفاؤل والتشاؤم مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة الأغواط، عدد 02 ،ص:62،

[xii] سليم سعداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص:56.

[xiii] د. كمال بن موسى، مرجع سبق ذكره،ص461.

[xiv] www.elryadh.com/contents/03/07/2003economy econews

[xv] د. كمال بن موسى، مرجع سبق ذكره، ص463 .

[xvi] www.algerie-interface.com

[xvii] سليم ستداوى مرجع سبق ذكره، ص 59.

[xviii] www.djelfa.info/vb/showthread.php?=80139

[xix] جريدة الشروق اليومي 2004/03/14 العدد 1023.

[xxi] تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية يقدمه المركز الإسلامي لتنمية التجارة الدورة السابعة والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك) أنقرة، 1-2 يونيو 2011، ص 5.

xxii د. مثنى عبد الإله ناصر"تسهيل التجارة العربية البينية مطلب عالمي أم ضرورة اقتصادية ؟"مقالة في مجلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية ص 348.